المحاضرة الثامنة: الفكر الحضري في أعمال رواد الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي

تمهيد: تهدف مضامين هذا المحور إلى تسليط الضوء على مجموعة من المقاربات التطورية الكلاسيكية والتي أشرف على صياغة تفاصيلها مجموعة من رواد علم الاجتماع الأوائل والذين شكلت كتاباتهم النظرية المتعددة على اختلافها منطلقاتها وتباين مضامينها ونهجها، إسهام غير مباشر في التأسيس لإشكالية حقل معرفي ظهر فيما بعد تحت مسمى علم الاجتماع الحضري، الأمر الذي يدفعنا إلى الحرص على مقاربتها أكثر، وذلك من خلال استهداف الاجابة على التساؤلين الآتيين: **من هم أهم أولئك الرواد؟ وما هو جوهر تفاصيل تلك الأعمال التي أثرت الساحة الحضرية؟**.

أولا. تراث سوسيولوجي نظري غير مستقل: شهد المجتمع الغربي منذ قيام الثورة الصناعية سلسلة من التحولات الاجتماعية والحضرية العميقة، الأمر الذي أدى إلى بروز كم هائل من الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتي سعت إلى مقاربة هذا الواقع الجديد، ومحاولة فهمه وتحديد معالمه وتداعيات تلك التحولات على المجتمعات الاوربية على وجه التحديد، وهي الأعمال التي لا مست في جوانب منها المدينة وظواهرها الاجتماعية رغم أنها لم تكن هي مركز اهتمامهم الرئيسي، إلا أنه كان لها تأثير كبير على توجيه مجرى التفكير والحديث نحو موضوع المدينة وفي النظرية الحضرية ذاتها، باعتبار أنها كانت أعمال ممهدة للاهتمام بمجتمع المدينة وتناوله علميا، ومن ثمة لا يمكن إنكار دورها في في بلورة المعالم والأسس النظرية وتحديد مجال البحث لحقل المعرفي سيعرف طريقه للنشوء بعد ذلك تحت مسمى علم الاجتماع الحضري، وذلك بفضل ما أتاحته من زخم نظري هائل أفضى إلى فتح باب النقاش واسعا وطويلا بعد ذلك إزاء العديد من القضايا الحضرية، خاصة أن الأعمال الأخيرة منها كانت معاصرة للبدايات الأولى لعلم الاجتماع الحضري في مدرسة شيكاغو الأمريكية.

ثانيا. نظرة على أهم المقاربات التطورية الكلاسيكية: تشكل طروحات كل من: **هربرت سبنسر** حول التطور والنظرية العضوية، و**فرديناند تونيز** حول المجتمع المحلي والرابطة، و**إميل دوركايم** حول: التضامن الآلي والعضوي، و **كارل ماركس** حول ملكية وسائل الإنتاج، و**ماكس فيبر** حول العقلانية التي تطبع حياة المدينة... إلخ، مجموعة من أهم وأشهر الأعمال التي قدمت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (19)، وإلى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين (20) ميلادي، والتي سنأتي على بيانها بالتفصيل في التناول الأتي.

1- تصنيف هربرت سبنسر للمجتمعات الإنسانية: يعد أحد أعلام السوسيولوجيا البريطانية ومؤسسيها، أشتهر وسط الحقل الاجتماعي بمماثلته العضوية والتي يقارب فيها بين الكائن الحي والمجتمع الإنساني.

يميز **سبنسر** بين أربعة (04) أنماط من المجتمعات، وهي: **مجتمعات بسيطة، معقدة، مجتمعات أشد تعقيدا، مجتمعات بالغة التعقيد**. وبقدر ما أعتمد سبنسر على متغير الحجم والتمييز بين هذه المجتمعات، فإنه لم يهمل متغيرات أخرى مثل: درجة تقسيم العمل، مدى وضوح التنظيم السياسي، توافر تسلسل سياسي وديني، ووجود تدرج اجتماعي محدد.

ويرى **سبنسر** أن كل مجتمع من هذه المجتمعات قد انبثق عن المجتمع السابق له، وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف. ولقد أوضح **سبنسر** في مواضع مختلفة من أعماله، أنه ليس هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة، وقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التي تتدخل في خط التطور المستقيم، وهي الاضطرابات التي تتفرع حسبما أورده في مؤلفه: "**مبادئ علم الاجتماع**" إلى خمسة (05) أنواع مختلفة، وهي:

- بعض الخصائص الأصلية المختلفة الأجناس.
- وضع مرحلة التطور المتقدمة حاليا.
- نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة.
- الوضع الذي يشغله مجتمع ما في نطاق أكبر من المجتمعات.
- أثر اختلاط الأجناس.

إلا أن **سبنسر** لم يدعي أن ما وصل إليه ينطبق بالضرورة على كل المجتمعات، بل ترك كل ذلك للدراسات الإمبريقية والعلماء لتبيان الاختلافات القائمة والتنوع السائد بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمات السياسية والأسس الثقافية، ما يحيط بكل ذلك من ترابط وعلاقات تحكم بين الوحدات. ومن هذه الزاوية فهو يرى أن حدود ومحتويات نموذج المجتمع الريفي القائم على الزراعة تتمثل في تميز تكويناته الأساسية بعدم التعقيد في التركيب فهو مجتمع بسيط، وبتالي فإن درجة الخضوع إلى التأثيرات الخارجية ضعيف جدا، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يتمتع به من قدرة على التعاون التلقائي بين أعضاء المجتمع الريفي في سبيل تحقيق أهدافهم العامة.

كما يرى بأن العلاقات التي تسوده يغلب عليها التبعثر وعدم التنظيم، وهذا التبعثر لا يظهر على مستوى التنظيم فقط بل حتى على المستوى العقلي والفكري، أضف إلى ذلك أن الحياة فيه على قدر تميزها بالبساطة فإنها تسيطر على أعضائها في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ يمارس الضبط الاجتماعي هيمنة كبيرة على الأفراد، يجعلهم يخضعون إلى قوانين الجماعة الاجتماعية وعاداتها وتفضيلاتها، وهو ما يصبغ حياتهم بأسلوب معين.

أما النموذج الأخر المقابل له وهو المجتمع الحضري، فهو يعتبره مجتمعا يتميز بشدة التعقيد في كل مجالات حياته ونظمه السياسية والاقتصادية والتربوية وأنماط الإنتاج ووسائله، بالإضافة إلى تعدد وسائل الضبط الاجتماعي، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التفكير. هذه العوامل تجعل عملية التعاون مسألة اختيارية، وصفة الالتزام تكاد تختفي في هذا النوع من النماذج.

لكنه يعود بعد ذلك ليؤكد أنه بالرغم من تعقد النظم المختلفة المشكلة للنموذج الحضري، وتقنينها وتغيرها فهي تعمل مجتمعة أو متضافرة على تقوية عوامل الانسجام والتخفيف من حدة التباين، وذلك بفضل خلق وإبداع آليات جديدة تتواءم مع حركة وسرعة التغير التي يشهدها المجتمع الحضري بنائيا ووظيفيا، وما تتضمنه تلك البنيات من علاقات وقوانين تنظم وتضبط حياة الجماعات، وتقرر المؤسسات التي عليها أن تلعب دورها في هذا المجتمع الدائم الحركة والتبدل. حيث تقوم العلاقات فيه على أساس التعاقد والمسؤولية الفردية ودرجة تقسيم العمل وأداء الأدوار، إضافة إلى مسألة أخرى أو قل خاصية أخرى من خصائص المجتمع الحضري وهي حجم السكان.

2- فرديناند تونيز وثنائية المجتمع المحلي والرابطة: عالم اجتماع ألماني ولد في توبانغن (1855-1936) ودرس بجامعة ستراسبورغ. تأثر في مساره التكويني كثيرا بأفكار **هوبز** Hobbes ماركس Marx وسبينوزا Spinoza. مقدما خلال مسيرته العلمية مجموعة متنوعة من الأعمال منها: "**العادات**" في سنة 1909، "**الرأي العام**" في سنة 1922. غير إن كتابه الموسوم ب: "**المجتمع المحلي والرابطة**" والمنشور سنة 1887 ميلادي يعتبر أهمها على الإطلاق، وهو الذي بقي مغمورا ما يقارب لعشرين سنة تقريبا، حيث بات يعد اليوم نصا تأسيسيا في مجال علم الاجتماع، وتفرعت عنه الكثير من المناقشات التي دارت حول الجزئية المتعلقة بالثنائية الريفية الحضرية، سواء على مستوى المناطق أو على مستوى العمليات، والتي تجلت في الوصف النموذجي الذي قدمه لنوعين متباينين من الحياة الاجتماعية والعلاقات التي تسود فيهما، وهما:

2-1- المجتمع المحلي: ويضم كل العلاقات التي تنتج عن العاطفة والعادات والمعتقدات العامة والثقافة المشتركة، وتتميز بالألفة والثبات ووضوح الأدوار وعدم التصارع إلى جانب سيطرة الشعور بالجمعية أو النحنية. ويرتبط بهذا الشكل التجمعات القرابية ومناطق الجوار والقرى والتنظيمات الدينية.

2-2- الرابطة: أو المجتمع، وهي الشكل الثاني في تصور **فرديناند**، وتعد نمط مختلف للعلاقات الاجتماعية تتميز بالصفة التعاقدية والروابط غير الشخصية والنفعية بين الأفراد والعقلانية وسيطرة الفردية والمصلحة الخاصة.

وينجم عن هذا التقسيم، مجموعة من الفروق الأساسية بين النموذجين المذكورين، أبرزها **تونيز** في النقاط الخمس (05) الآتية:

- المجتمع المحلي وحدة محدودة النطاق أما المجتمع فحقيقة عامة.

- يخضع المجتمع المحلي لسلطة الدين والعادات والتقاليد، بينما تخضع الرابطة لقوة القانون وقيام الروابط التعاقدية والطبقية.
- يسود المجتمع المحلي جملة من العواطف والمشاركات الجمعية، في حين يسيطر على المجتمع التفكير التقديري القائم على المصلحة الخاصة.
- وحدة المجتمع المحلي هي الأسرة، في حين تسود وحدة الجماعة في الرابطة.
- تكون الملكية في المجتمع المحلي جمعية بينما هي فردية في المجتمع الأكبر.

وحسب التحليلات التي قدمها **بال ونويبي** فإن **فردينانـد** قد جمع كل القيم الإيجابية في نموذجه المثالي عن المجتمع المحلي، تاركا الرابطة ليوضح فيها كل المظاهر السلبية للحياة الاجتماعية التي عاصرها.

هذا التصور يعكس اعتقاده بأن دراسة التاريخ الأوربي تكشف على أن النمو السريع الذي شهدته المدن الأوربية إبان القرن التاسع عشر (19) ميلادي، قد أدى إلى إحلال تدريجي وعام لا يمكن عكسه للمجتمع المحلي بالرابطة، كصيغة سائدة ومسيطرة على الحياة الاجتماعية. ورغم أنه أكد حتمية تطور هذه الصيغة الجديدة للمجتمع إلا أنه لم يؤكد على نحو قاطع أن في مثل هذا التحول ما يحقق صالح الإنسان، بل على العكس من ذلك صور في الكثير من الأحيان إلى أي مدى فقد المجتمع أو الرابطة مزايا الوحدة الإنسانية والاهتمام البشري الذي كان يميز المجتمع المحلي.

وقد كتب **تالكوت بارسونز** في مؤلفه: "**بناء الفعل الاجتماعي**" معلقا على الأهمية السوسيولوجية لتصورات **تونيز**، عندما حاول أن يوضح لنا الاختلافات الجوهرية بين المجتمع المحلي والمجتمع، أن المعيار الأساسي هنا هو الطريقة التي نتحدث بها عن الأطراف المتقابلة والتي يكون لكل منها غرض معين من الدخول في العلاقة. فمثلا في حالة المجتمع نجد أن هناك غرضا محددا ونوعيا ومتبادلا للسلع والخدمات، وهدفا عاجلا يراد تحقيقه، أما في حالة المجتمع المحلي فإن الأمر مختلف عن ذلك تماما.

كذلك نلاحظ أن أطراف العلاقة في المجتمع يتمسكون بالتزامات تؤكدها جزاءات معينة، غير أن الالتزامات في هذه الحالة تكون محدودة بالعقد، حيث لا يمكن فرض التزامات جديدة في أي موقف إذا لم تكن هذه الالتزامات منصوص عليها صراحة في العقد، ولذلك فإن أي طرف يطالب بتنفيذ أو أداء التزامات غير منصوص عليها صراحة، عليه أن يتحمل مسؤولية إثبات صحة إدعائه. أما التزامات المجتمع المحلي فهي غير محددة وغير متخصصة، وحتى في الحالات التي تكتسب فيها هذه الالتزامات بعض التحديد، فإن ذلك يحدث بطريقة عامة جدا لا يمكن مقارنتها بالتزامات المجتمع.

3- دوركايم والتضامن الآلي والتضامن العضوي: يعتبر رائد السوسيولوجيا الفرنسية بلا منازع ومؤسسها الثاني بعد **أوجيست كونت**. قدم **دوركايم** في معرض عدد من أعماله نموذجا ثنائيا لفهم الحياة الاجتماعية في المقام الأولى، حيث لاحظ بأنه توجد هناك فروقا بين المجتمعات الإنسانية وفقا لدرجة تنظيمها، مميز في هذا

الإطار ما بين مجتمعات بسيطة التركيب، مثل قبائل **الإيركوا** والقبائل الثلاث التي كونت **روما** ومجتمعات إنقسامية متعددة مثل: المدن القديمة والقبائل الجرمانية. ولاحظ **دوركايم** حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطورا، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن يقوم على التشابه والمماثلة في المعتقدات والعادات والطقوس أو بمعنى أعم **التمثلات الجمعية**، والتي تجعل المنتسبين إليه يتطابقون في أمور كثيرة دون أي إعمال للفكر أو العقل ما جعله يطلق عليه مسمى **الآلي**.

أما الثانية، فتعكس نظاما اجتماعيا يسود فيها نوع أخر من التضامن يستمد أساسه من التباين الفردي الناتج عن تقسيم العمل بين مكوناته. وهو ما يجعل المشاركين فيه يتخصصون وظيفيا بطريقة عمل أعضاء الكائن الحي، وازدياد الحاجة لاعتمادهم على بعضهم البعض لمواجهة احتياجاتهم المختلفة، وهو ما جعله يأخذ مسمى **التضامن العضوي**.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه رغم اتفاق **دوركايم** مع وجهة نظر **فرديناند تونيز** القائلة بأن التاريخ كان يتميز بحركة انتقال تدريجي من أحد النموذجين إلى الأخر (من المجتمع المحلي إلى الرابطة ومن التضامن الآلي إلى العضوي)، إلا أن هناك اختلافات جوهرية ظلت قائمة بينهما، فعلى سبيل المثال لم يقرر **فرديناند** أن البيئات القبلية والريفية هي وحدها البيئات الطبيعية، بل نراه يؤكد أن حياة التجمعات الاجتماعية الكبرى هي الأخرى بيئات طبيعية مثل التجمعات الصغيرة. كما أنه في الوقت الذي اتسم فيه موقف **تونيز** بالسلبية من المجتمع الحديث، حيث لا يوجد أملا ضئيلا لديه في الحياة الإنسانية الحقيقية في المدينة، فإن **دوركايم** كان أكثر تفاؤلا حيث رأى في تزايد تقسيم العمل الذي يميز المجتمع الحضري الحديث ما يؤدي إلى الإطاحة بالتكامل الاجتماعي التقليدي ويوجد في نفس الوقت شكلا جديدا من التماسك الاجتماعي الذي يقوم على الاعتماد المتبادل من الأفراد.

كما أن الاعتراف بارتباط حياة المدينة بزيادة التمايز والفردية وإن شكلا صفة مشتركة بين الثنائي، غير أن **دوركايم** كان أكثر اعتقادا بإمكانية استمرار التماسك الاجتماعي وزيادة التطور البشري، في حين خشي **تونيز** من ما سوف يترتب على هذا التمايز والفردية من إتلاف لنسيج الحياة الاجتماعية.

ومن القضايا الأخرى أيضا التي تناولها **دوركايم** في أعماله، نذكر أيضا أنه أول من حمل لواء النقد ضد نظرية الحتمية البيئية، والذي توالى في مقالاته المتتابعة في الحولية الاجتماعية*، حيث اهتم فيها بتحديد أسس المورفولوجيا الاجتماعية التي تتعلق بالأسس المادية لبناء المجتمع وتكوينه، مؤكدا على أن علم الاجتماع هو الأجدر بدراسة المجتمعات البشرية وليست الجغرافيا، وأن الجغرافيا الاجتماعية تفسر تكوين المجتمعات البشرية بنماذجها المختلفة على أساس التوزيع المكاني، في حين أنه من رأي **دوركايم** أن المجتمعات البشرية لا توزع هكذا توزيعا مكانيا فحسب، إذ أن ثمة جماعات بدائية لا يربطها ببعضها البعض أي رباط مكاني غير أنها ترتبط ارتباطا وثيقا

* مجلة اجتماعية كانت تصدر بفرنسا.

بالتوتم **Totem** المتعلقة بمعتقداتهم، والتي تختلف تمام عن العلاقات المكانية والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ أن بعض القبائل وخاصة قبائل **الأرونتا Arunta** المقيمة في وسط **أستراليا** تخضع لنظامين مختلفين تماما، وذلك لأنها مقسمة مكانيا حيث تقيم كل قبيلة في موطنها الخاص، كما أنها تتداخل وتنقسم تقسيما أخرا يقوم على أساس **التوتم**. والثابت من الدراسات الأنثروبولوجية أن التقسيم التوتمي لدى هذه القبائل أهم كثيرا عندهم من التقسيم المكاني، ومن الأمثلة العديدة التي ساقها دوركايم لنقد نظرية الحتمية البيئية يتضح الميل لدراسة المجتمعات البشرية والمستويات الحضارية لها على أساس اجتماعي.

وبذلك يتجه الاهتمام المورفولوجي **لدوركايم** إلى المجتمع من حيث تكوينه وعدد سكانه وعلاقاتهم بالبيئة، في حين أن البيئيين وبوجه خاص أنصار الجغرافيا الاجتماعية فيهتمون بالمكان بصورة أولية، وعلاقة البيئة بالإنسان والمجتمع وظواهره ومستويات تحضره، الأمر الذي ترتب عليه تراجع الجغرافيون في تحديدهم لموضع الجغرافيا البشرية وحصره في دراسة المكان وعدم اعتبارها علم الإنسان.

كما شكلت مسألة النمو الحضري إحدى جوانب انشغال **دوركايم** كذلك، حيث يذهب هذا الأخير إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بها زيادة لدى سكان القرى والأرياف، ففي هذه المناطق يزداد السكان بفعل الزيادة الطبيعية، بينما تتحقق زيادة السكان في المدن بفعل عامل أخر وهو الهجرة الريفية الحضرية، ففي المدن يعيش السكان في شكل كتل متراصة بعضهم إلى جانب بعض، لا يحتاجون إلى مساحات كما في الأرياف لا سيما في إنتاج قوتهم.

4- ماركس وتناقضات المجتمع الرأسمالي: حازت المدينة الصناعية على جانبا من اهتمام **كارل ماركس** وتحليلاته التي عبر عنها في كتابه الشهير: "**رأس المال**" .

إلا أن هذا الاهتمام بإشكالية المدينة لم يكن بوصفها مجال أو فضاء عمراني أو ظاهرة حضرية ناشئة، بل تناولها في إطار الدور الذي لعبته الطبقة البرجوازية آنذاك في إحداث النمو الحضري الذي شهدته جل الدول الرأسمالية، كما لم يتناولها بشكلها المفرد بل في إطار علاقاتها بالريف، رابطا نموها بالتحلل الذي طرأ على المجتمع الإقطاعي الزراعي. حيث مكنته نظرته البنائية التاريخية من دراسة نمو المدن الغربية في ضوء التحولات العامة التي طرأت على المجتمع الغربي وعلى الأخص التناقضات داخل المجتمع الرأسمالي ذاته.

ولم تخلو كتابات **ماركس** من الإشارة إلى العوامل التي تؤدي للنمو الحضري بالدول الرأسمالية، وهو قد جمعها اتساقا مع فكره بطبيعة الحال في البرجوازية ونمو الطبقة العاملة والظروف المحيطة بهم... إلخ.

ويقرر **ماركس**، أن الخصومة أو العداء الناشئ بين القرية والمدينة قد بدأ مع التحول من البربرية إلى الحضارة، ومن القبيلة إلى الدولة ومن المحلية إلى القومية. ذلك أن وجود المدينة حسبه يقتضي اختلاف طابع التنظيم الاقتصادي فيها عما هو موجود في الريف، وذلك ما يستوجب في الوقت ذاته وجود بعض الجوانب الهامة التي تتميز بها الحياة الحضرية دون سواها، ك: نمو المصانع، زيادة حجم الطبقة العاملة، تبلور الطبقة البرجوازية

الرأسمالية، فضلا عن وجود الصفوة الفكرية التي تمارس تأثيرا ثقافيا هائلا... إلخ، وهو ما يعبر عنه بقوله: "***إن التاريخ الاقتصادي الشامل للمجتمع يمكن تلخيصه في حركة الفصل بين المدينة والريف***".

هذا التصور يعني باختصار أن نشأة المدينة قد ارتبطت بصفة رئيسية بتأدية بعض الوظائف التي تشكل فيما بينها الدور الحقيقي للمدينة. بل أنه يذهب إلى أبعد من ذلك، حين يقرر بأن التقسيم الفج للعمل بين يدوي وعقلي، قد أدى بدوره إلى وجود انفصال بين القرية والمدينة، حيث يسود في الأولى بصفة عامة العمل اليدوي، في حين تتميز الثانية بهيمنة العمل العقلي أو الذهني على جوانب الحياة فيها. كما أن عوامل التنافر القائم بينهما، ناجمة أيضا عن وجود ملكية خاصة تتسبب في تصنيف الناس إلى طبقات تتعارض مصالحهم بل وتتناقض أيضا.

ويرى **كارل ماركس**، أن معظم العلاقات الاجتماعية الموجودة في المدينة هي علاقات الانتاج، والإنتاج هو الذي يبني القيم والمعايير، أما الوعي المسيطر على المدينة فهو الوعي الاقتصادي. فالمدينة هي مكان لتمركز السكان، وسائل الإنتاج، رأس المال، الترفيه والحاجات، أما القرية فهي مكان العزلة.

واهتمام **ماركس** ومساهمته في إثراء جوانب علم الاجتماع الحضري بتحليلاته الماركسية لم يتوقف عند هذا الحد فقط، بل يمتد أيضا حسبما يذهب إليه السوسيولوجي الفرنسي المعروف: **هنري لوفيفر** في أحد تحليلاته إلى الجوانب ذات الصلة بالتمايز المجالي والذي ما هو إلا نتيجة للمنطق الرأسمالي المبني على التمايز الطبقي في مختلف البنى، لذا كان مشكل السكن والذي يعد من عناصر التخطيط الحضري من اهتماماته في تلك الفترة.

ثالثا. أوجه الإفادة التي حصلت لعلم الاجتماع الحضري: خلاصة القول، هو أن أعمال هذه الثلة من الرواد وإن ترجمة في مجموعها ملامح الفكر الاجتماعي الأوربي، ونظرته الخاصة للمدينة والتغير الحضري الذي يصيب جوانب الحياة فيها، إلا أنها شكلت في نهاية المطاف إسهام جد بالغ في بلورة المعالم والأسس النظرية لحقل المعرفي سيعرف طريقه للنشوء بعد ذلك تحت مسمى علم الاجتماع الحضري، وذلك بفضل ما أتاحته من زخم نظري هائل أفضى إلى فتح باب النقاش واسعا وطويلا بعد ذلك إزاء العديد من القضايا الحضرية، والتي شكلت فيما بعد المادة المعرفية التي بنت عليها مدرسة شيكاغو الأمريكية مجمل أعمالها. وخاصة في المجالات الآتية:

1- الاتجاهات النظرية للحضرية: أسهمت الكتابات البحثية المختلفة التي سعت لتحويل المدينة إلى موضوع للتحليل العلمي، في بلورة العديد من الاتجاهات النظرية في مجال السوسيولوجيا الحضرية، وهي الاتجاهات التي سعت إلى التعاطي مع موضوع المدينة من زوايا مختلفة، وبنظرة تعكس في نهاية المطاف رؤية علمية، من ذلك مثلا الاتجاه القيمي والذي نجده ممثلا في أعمال: **ماكس فيبر**، والاتجاه النفسي الماثل في أعمال **جورج زيمل**.

المدينة كتنظيم اجتماعي: وفي هذا المجال تم الاهتمام بوظائف المدن وأنماط تنظيمها، والتي تقوم على التعاقد بين أفراد المجتمع، حيث أصبحت هذه التعاقدات أحد العناصر الأساسية المكونة للبناءات الحضرية المعاصرة.

2- المدينة كشر: وضمن هذا التوجه، يعتقد بعض الدارسين أن ظروف الحياة الحضرية تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الأفراد، حيث تنفصل المدينة على الطبيعة وتركز أكثر على الثروة، القوة، والمنطق. وكنتيجة لذلك تفقد المدينة طبيعتها القائمة على الروح، وتنهار وفي الأخير تموت. وهذا ما دفع **فولتير** إلى إدانة المدينة كبيرة الحجم.

3- المدينة كطريقة في الحياة: تتسم المدن بعدم وجود طريقة واحدة للعيش في نطاق مجتمع المدينة، فالطرق التي ينظم بها الأفراد حياتهم تختلف حسب الموروث الثقافي وموقع الفرد في إطار نظام المجتمع المحلي، لكنها تظل مع ذلك تختلف عن تلك السائدة في الأرياف.

المراجع المستخدمة في المحاضرة:

1) السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري: الجزء الثاني**، دار المعرفة الجامعية.

2) حاتم راشد علي: **مقدمة في علم الاجتماع الحضري: نظريات، مشكلات، تطبيقات**، qu.edu.iq/art/wp-content/uploads/2016/03

3) إسماعيل قيرة: **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.